

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد السابع والتسعون - نوفمبر/ تشرين ثاني 2010 - السنة التاسعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة

إعداد : د. وليد عبد مولاه

أولاً : مقدمة

يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي، حيث يجعل، (في شكله الأساسي)، التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول. يحاكى هذا النموذج قانون نيوتن للجاذبية الذي يعتبر أيضاً المسافة والحجم المادي بين كتلتين.

لاقى هذا النموذج نجاحاً صريحاً من وجهة نظر الاقتصاد القياسي، في حين تبقى مبرراته النظرية موضوع خلاف واسع. يهدف هذا العدد من جسر التنمية إلى استعراض بعض أهم الاستنتاجات الناجمة عن استخدام نموذج الجاذبية لا سيما في ما يتعلق بالتدفقات التجارية في المنطقة العربية، ويتكون من ثلاثة أجزاء باستثناء المقدمة. حيث يناقش على التوالي المبررات النظرية لنموذج الجاذبية، ثم يتناول النموذج الموسع للجاذبية ودوره في تقييم أثر الإتفاقات الإقليمية للتجارة، وأخيراً الخاتمة.

يجعل نموذج الجاذبية في شكله الأساسي، التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية للدول.

ثانياً : نموذج الجاذبية والمبررات النظرية

لفهم مُحددات التدفقات التجارية ما بين الدول، فإن نموذج الجاذبية في شكله الأساسي يفترض أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية للدولتين، و يعرف النموذج الأساسي للجاذبية تدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى الدولة j F_{ij} على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين M_i و M_j مقسوماً على المسافة بينهما وتنميط التعبير بثابت G . ويمكن كتابة هذا التعريف في شكل معادلة فنية على النحو ا لتالي :

$$F_{ij} = \frac{G \times M_i \times M_j}{D_{ij}} \qquad (1)$$

حيث: تدفق التجارة ا (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى أو من الدولة j .

$F_{ij}G$ = ثابت.

M_iM_j = يعبران عن الحجم الاقتصادي للدولتين، كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين i وj .

D_{ij} = المسافة (بالكيلو مترات أو الأميال) بين الدولتين، وهي مؤشر لتكلفة التجارة.

ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم (Ln). حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كالآتي:

$$Ln(F_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 In(M_{it}) + \alpha_2 In(M_{jt}) - \alpha_3 In(D_{ij}) \quad (2)$$

يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات أو واردات، وهي المتغير التابع هنا إعتماداً على ثلاثة متغيرات تابعة والمتمثلة في لوغاريتم حجم إقتصاد الدولة المصدرة ولوغاريتم حجم إقتصاد الدولة المستوردة ولوغاريتم المسافة بينهما. ويمكن استخدام معلمات النموذج α_1 وα_2 وα_3 كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام إقتصادات الدول أو المسافة بينها.

تزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد بمعدل α_1% إذا زاد حجم إقتصاد الدولة i بنسبة 1%، في حين تتقلص تدفقات التجارة بين الدولتين i و j إذا زادت ما المسافة بينهما بنسبة 1%. وتشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج الأساسي تفسر جزءاً بسيطاً من التغيرات في تدفقات التجارة. لذلك عمل الكثيرون على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية، التي تأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه الدول. تعكس هذه المتغيرات مستوى متوسط الدخل، وعدد السكان، ومستوى الأسعار، والحدود المشتركة، والعلاقات اللغوية، والتاريخ الاستعماري المشترك، وأسعار الصرف أو تذبذبها بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

تركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج إعتماداً على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة، وتوسيع نطاقها لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات المؤثرة على تدفقات التجارة، وأخيراً لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية.

المتبادل. كذلك فقد تم اعتماد متغيرات وهمية لتقييم أثر الاتفاقات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات.

ونظراً لبساطة هذا النموذج الذي عرض في مجال الاقتصاد عن طريق إيزارد (1954) وتنبرجن (1962) وبوهنن (1963) فقد تحول إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في تحليل التجارة الدولية. وتركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج إعتماداً على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة، وتوسيع نطاقها، لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة، وأخيراً لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية. و

خلصت العديد من الدراسات إلى أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة.

يجدر الذكر في هذا الخصوص بأن نموذج الجاذبية للتجارة تعرض في السابق، رغم استخدامه الواسع من طرف الاقتصاديين القياسيين، لانتقادات عديدة وذلك بالنظر لافتقاره إلى الأسس النظرية.

ويلاحظ أن النظرية الاقتصادية للتجارة نفسها تقوم على أسس مختلفة، بما في ذلك هبات الطبيعة، والاختلافات التقنية، وتزايد الغلة في ضوء النموذج الريكاردي ونموذج هيكشور – أولين، ونماذج تزايد الغلة على مستوى الوحدات الإنتاجية على التوالي. وخلصت العديد من الأوراق[1] إلى أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة، وأدت إلى اعتبار المزيد من المحددات لتدفقات التجارة، وتذليل المسافة بين مخرجات نموذج الجاذبية وأهم الأسس النظرية في تفسير التجارة الدولية.

ثالثاً: نموذج الجاذبية الموسع وتقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة

بالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم الاقتصاد، فقد سعت الأدبيات التطبيقية إلى توسيع مُحددات التدفقات التجارية. على سبيل المثال، تبين أن لمتوسط دخل الفرد للشريك التجاري أثر إيجابي على الصادرات، لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين. كما تظهر الدراسات أن المتغيرات التي تعبر عن القرب مثل الحدود واللغة والتاريخ المشترك تؤثر إجمالاً بشكل إيجابي على التدفقات التجارية. كذلك الحال، فإن نوعية البيئة المؤسسية، المتعلقة بحرية التجارة وقيام الأعمال والفساد، تؤثر إيجابا بالتدفقات التجارية إذا ما عكست مُؤسسات راقية وسلباً إذا عكست بيئة مؤسسية

بالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم الاقتصاد، سعت الأدبيات التطبيقية إلى توسيع مُحددات التدفقات التجارية، منها متوسط الدخل واللغة والحدود والتاريخ المشترك والبنية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تقييم أثر الاتفاقات الإقليمية للتجارة.

رديئة تقف عقبة في وجه تعزيز التدفقات التجارية.

وقد توجهت العديد من الدراسات إلى تقدير الآثار التجارية للاتفاقات الإقليمية للتجارة، كالمجموعة الأوروبية ومجموعة دول شمال أمريكا ومنظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي باستخدام متغيرات وهمية تأخذ قيمة 1 إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية و0 ما عدا ذلك[2].

وقد أدى ذلك إلى العديد من الانتقادات، حيث يظن البعض أن استعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلاً في مدى ملاءمة النموذج الخطي للجاذبية، وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى[3].

وبالرغم من هذه الانتقادات وغيرها، إلاّ أن نموذج الجاذبية يستخدم بشكل واسع مدفوعاً بالتطور الهام في منهجيات الاقتصاد القياسي المختلفة، التي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المفسرة

وتدفقات التجارة. وقد مكنت هذه الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء. في حين لم تحظى الاتفاقات الإقليمية العربية إلا بالقليل من الاهتمام إلا في الأونة الأخيرة، حيث تناول نعيم (2005) وباريدي (2006) وعبد مولاه (2009) وبتشاريا وولد (2010) التكامل التجاري في المنطقة العربية إعتماداً على نموذج الجاذبية. وقد تناولت دراسة عبد مولاه (2009) تدفقات التجارة لـ 21 دولة عربية مع 77 شريك تجاري للفترة 1990-2007، في محاولة لتقديم أثر منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية[4] بالإضافة إلى ثلاثة تكتلات إقليمية أخرى هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية [5] والاتحاد المغاربي[6] وإتفاقية أغادير 2004 [7] في تحفيز التجارة البينية العربية.

وقد تم تقدير نموذج موسع للجاذبية، إشتمل على 16 متغير مفسر للصادرات من الدولة i للدولة j في السنة t، هي :

$Ln(Exports_{ijt})$	لوغاريتم صادرات الدولة i إلى الدولة j في السنة t.
$LnGDP_{ijt}$	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للدولة i ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولة j في السنة t.
$LnDis\tan ce_{ij}$	لوغاريتم المسافة بين الدولتين i و j.
$Border_{ij}$	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i و j و0 ماعدا ذلك.
$Language_{ij}$	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت اللغة الأولى مشتركة بين الدولتين i و j و0 ماعدا ذلك.
$Colonizer_{ij}$	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشترك الدولتين i و j في التاريخ الاستعماري و0 ما عدا ذلك.
$TradeFreedom_{ij}$	مؤشر الحرية التجارية للشريك التجاري j في السنة t.
$Complementarity_{ijt}$	مؤشر توافق التجارة بين الدولتين i وj في السنة t، يعبر عن مدى توافق صادرات i مع واردات j.
$Arab_{ij}$	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj تنتميان إلى الدول العربية و0 ما عدا ذلك.
$GAFTA_{ij}$	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj أعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية و0 ما عدا ذلك.
GCC_{ij}	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمى الدولتان i وj إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية و0 ما عدا ذلك.

UMA_{ij} متغيروهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمى الدولتان i وj إلى الاتحاد المغاربي و0 ما عدا ذلك.

$AGADIR_{ij}$ متغيروهمي يأخذ القيمة 1 إذا انتمى الدولتان i وj إلى اتفاقية أغادير 2004 و0 ما عدا ذلك.

EU_{ij} متغيروهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضواً في الاتحاد الأوروبي و0 ما عدا ذلك.

$NAFTA_{ij}$ متغيروهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضوا في مجموعة شمال أمريكا للتجارة و0 ما عدا ذلك.

$ASEAN_{ij}$ متغيروهمي، يأخذ القيمة 1 إذا ما كان الشريك التجاري عضواً في إتحاد دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الهند والصين، و0 ما عدا ذلك.

وقد خلصت الورقة إلى تأثر مستوى الصادرات العربية إيجاباً بحجم الاقتصاد وسلباً بالمسافة، كما يتنبأ النموذج الأساسي للجاذبية، بالإضافة إلى ذلك، بأن تلعب متغيرات النموذج الموسع كالحدود المشتركة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك دوراً مهماً في تحفيز التدفقات التجارية.

يتأثر مستوى الصادرات العربية إيجاباً بحجم الاقتصاد وسلباً بالمسافة.

من ناحية أخرى، تبين أن الحرية التجارية كمؤشر للبنية المؤسسية للشريك التجاري لا تؤدي كما هو متوقع إلى تحفيز التجارة، وذلك على عكس مؤشر توافق التجارة، الذي يلعب دوراً مهماً يزيد عن أهمية الحدود واللغة المشتركة مجتمعتين. تشيرهذه النتيجة إلى أن تعزيز التجارة البنية العربية لا يمر إلا عن طريق تنويع وتشجيع المنتجات المحلية بعيداً عن هيمنة منتجات الطاقة.

كذلك تخلص الورقة إلى أن منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية، أدت إلى تعزيز التجارة بين السبع عشر دولة عربية

يبقى مستوى التجارة داخل منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية دون المستوى المرجو إذا ما قورنت بما حققته العديد من الاتفاقات الإقليمية للتجارة حول العالم، أو حتى بمستوى التجارة البينية لاتفاقية أغادير 2004 رغم حداثتها.

مقارنة بمستوى التجارة البينية لمجموعة الدول العربية. ولكن مستوى التجارة داخل منطقة التجارة الحرة الكبرى يبقى دون المستوى المرجو إذا ما قورن بما حققته العديد من الاتفاقات الإقليمية للتجارة حول العالم أو بمستوى التجارة البينية بين دول إتفاقية أغادير 2004 رغم حداثتها. يعزي هذا الفشل النسبي جزئياً إلى ارتباط العديد من الدول العربية إلى دول خارج المنطقة بحكم التاريخ،

وباتفاقات التجارة البينية الحرة، وكذلك إلى ارتفاع التدفقات التجارية مع الكتل الاقتصادية الكبرى وأهمها الآيسين.

رابعاً : الخاتمــــة

ينطوي تحليل التدفقات التجارية بين الدول على نظام معقد من العلاقات الاقتصادية والجغرافية والسياسية. وقد لاقى نموذج الجاذبية نجاحاً كبيراً منذ إيزارد (1954) وتنبرجن (1962) على الرغم من كل الانتقادات المتعلقة بمبرراته النظرية، بالإضافة إلى عدم توافق الاقتصاد القياسي في ما يخص صياغة النموذج أو طريقة التقدير. ويمكن إرجاع نجاح نموذج الجاذبية في قدرته على استخدام العديد من المتغيرات المؤثرة على التجارة، بالإضافة إلى متغيرين أساسيين، وهما المسافة وحجم الاقتصاد. حيث يُمكّن هذا النموذج من قياس تأثير مستوى الدخل، وعدد السكان ومستويات الأسعار، واللغة والحدود المشتركة والتاريخ المشترك والعملة الموحدة بالإضافة إلى تقدير أهمية الاتفاقات الإقليمية التجارة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء.

من خلال الاعتماد على نموذج مبسط للتدفقات التجارية للدول العربية، يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الاتفاقات الإقليمية العربية الأربعة وهي منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي واتفاقية أغادير، لم تحقق الغرض من بعثها على غرار بعض التكتلات التجارية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة شمال أمريكا. يستدعي ذلك المزيد من الجهود البحثية للوقوف على أهم المعوقات في وجه التجارة البينية العربية.

الهوامش

(1) اندرسون (1979)، هيلبمان وكروجمان (1985)، هيلبمان (1987)، بركشن (1989)، أندرسون وفان وينكوب (2003) وإفينت وكيلير (2002).

(2) أوكليدو وماكبي (1994)، كروجر (1999)، حسان (2001)، سيرنت (2001)، آدمس (2003)، فيليبيني وموليني (2003)، جاكرانث (2007) وكاندوجان (2008).

(3) فيك ومويلجان (1989)، ماتياس (1997)، بولاك (1996) وسانتوس سيلفا، وتينرير (2006).

(4) الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، العراق، فلسطين، السودان والجزائر.

(5) السعودية، الكويت، عُمان، قطر، الإمارات والبحرين.

(6) موريتانيا، الجزائر، تونس وليبيا.

(7) مصر، الأردن، المغرب وتونس.

المراجع الانجليزية

Abdmoulah, W., 2009, Arab Trade Integration: An Augmented Gravity Model, presented at the 5th international conference on Global Research in business and economics, Kuala Lumpur, Malaysia.

Adams, R., Dee, P., Gali, J., and McGuire, G., 2003, Trade and investment effects of preferential trading arrangements-old and new evidence. Productivity Commission Staff Working Paper, Canberra.

Anderson, P.S., 1979, A Theoretical Foundation for the Gravity Equation, American Economic Review, 69, 106-116.

Bhattacharya, R., and Wolde H., 2010, Constraints on Trade in the MENA Region, IMF wp, 10, 31.

Cernat, L., 2001. Assessing regional trade arrangements: Are south–south RTAs more trade diverting? Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series. No. 16 UNCTAD.

Evenett, S.J. and W. Keller., 2002, On the Theories Explaining the Success of the Gravity Equation, Journal of Political Economy, 110, 281-316.

Fik, T. J. and G. F. Mulligan., 1998, Functional form and spatial interaction models, Environment and Planning A, vol. 30, pp. 1497-1507.

Filippini C., and V Molini., 2003, The determinants of East Asian trade flows: A gravity equation approach, Journal of Asian Economics, 14, pp. 695–711.

Hassan, M. K., 2001., Is SAARC a Viable Economic Block? Evidence from Gravity Model, Journal of Asian Economics, 12, 2.

Isard, W., 1954., Location Theory and Trade Theory: Short-Run Analysis, Quarterly Journal of Economics, 68, pp. 305- 322

Jugurnath B., Stewart M., and Brooks R., 2007, Asia/Pacific Regional Trade Agreements: An empirical study, Journal of Asian Economics, 18, 6, pp. 974-987.

Kandogan, Y., 2008, Consistent Estimates of Regional Blocs' Trade Effects. Review of International Economics, 16, 2, pp 301–314.

Krueger A., 1999, Trade creation and trade diversion under NAFTA. National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 7429.

Linnemann, H., 1966., An econometric study of international trade flows, Amsterdam.

Matyas, L., 1997., Proper Econometric Specification of the Gravity Model, Blackwell Publishers Ltd, 108 Cowley Road, Oxford OX4, UK.

Oguledo V., and Macphee C., 1994, Gravity models: A reformulation and an application to discriminatory trade arrangements, Applied Economics, 26, pp. 107–120.

Polak, Jacques J., 1996., Is APEC a natural regional trading bloc? A critique of the gravity model of international trade, World Economy, 19, 5, pp. 533-543.

Poyhonen, P., 1963., A tentative model for the volume of trade between countries, Weltwirtschaftliches Archiv, 90, pp. 93-100.

Santos Silva, J.M.C. and Tenreyro, S., 2006., The log of gravity, Review of Economics and Statistics, 88, 4, pp. 641-658.

Tinbergen J., 1962., Shaping the world economy: Suggestions for an international trade policy, Twentieth Century Fund Press, New York.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

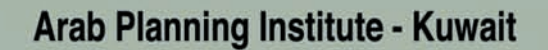
العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الإربعون
ادوات المصرف الإسلامي	ا. حسن الحاج	الثامن الإربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	ا. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
اخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د.ابراهيم اونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم اونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم إونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. احمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الاوراق المالية	د. إبراهيم اونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد ابو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	**د. وليد عبد مولاه**	**السابع والتسعون**
العدد المقبل		
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	**د. بلقاسم العباس**	**الثامن والتسعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935



المعهـد العربي للتخطيـط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org